الأمم المتحدة S/2018/1064

مجلس الأمن

Distr.: General
29 November 2018
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ موجهة من الممثل الدائم لكوت ديفوار لدى الأمم المتحدة إلى الأمين العام

ستجري جمهورية كوت ديفوار، بوصفها رئيسة مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، مناقشة مفتوحة حول موضوع ”دور الدول والهيئات الإقليمية والأمم المتحدة في منع نشوب النزاعات وتسويتها“، في ما يتصل بالبند المعنون ”التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلام والأمن الدوليين“.

ويشرفني أن أبلغكم أن الجلسة ستُعقد في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، الساعة ١٠:٠٠، في قاعة مجلس الأمن. وتوخيا لتوجيه مناقشتنا تحقيقا لنتيجة مثمرة، أعددنا مذكرة مفاهيمية (انظر المرفق).

أكون ممتنا لو جرى تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ليون هـ. كاكو **أدوم**
سفير
الممثل الدائم

041218 041218 18-20585 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ الموجهة من الممثل الدائم لكوت ديفوار لدى الأمم المتحدة إلى الأمين العام

[الأصل: بالفرنسية]

الرئاسة الإيفوارية لمجلس الأمن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨

مناقشة وزارية رفيعة المستوى حول موضوع "دور الدول والهيئات الإقليمية والأمم المتحدة في منع نشوب النزاعات وتسويتها"

مذكرة مفاهيمية

أولا – السياق والتحديات

خلال هذه المناقشة الرئاسية الرفيعة المستوى سيتطرق رؤساء الدول إلى مسألة عملية الخروج من الأزمات وصون السلام والأمن من منظور إعادة الإعمار الاقتصادي في حالات ما بعد النزاع.

ويغطي الجزء الوزاري الرفيع المستوى المراحل السابقة لذلك، أي منعُ نشوب وتسويةُ النزاعات التي تزعزعُ استقرارَ الدول وتتفاقم جراء الأوضاع الهشة وتديمها. كما تتطرق المناقشة إلى فعالية تحقيق تعاون أوثق بين الأمم المتحدة والدول والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

إن العديد من النزاعات المعاصرة هو كناية عن أزمات داخلية، طال أمدها أو اندلعت مجددا، ناجمة عن غياب عمليات سياسية تهدف إلى وضع حد لها. وعلاوة على ذلك، وفي عدد متزايد من الحالات، تدور هذه النزاعات في بيئة مثقلة بالتهديدات الجديدة: كوجود الجهات من غير الدول التي تخلق حالات من التهديدات غير المتكافئة، أو الأعمال الإرهابية والاتجار الإجرامي، أو الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، أو تعمُّد إقامة العقبات لعرقلة إيصال الإغاثة الإنسانية.

ورغم الجهود المبذولة في السنوات الأخيرة، فإن الردود على هذه الحالات لم تكن فعالة بما فيه الكفاية. لذا يجب على المجتمع الدولي أن يكون أكثر ابتكارا في إصلاح هيكل السلام، على نحو ما اقترحه الأمين العام. ويجب لمبادرته ''العمل من أجل حفظ السلام'' أن تقودنا إلى التغلب على انقساماتنا كي تكون مبادرة فعالة.

وفي ما يتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة والدول والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، فإن تجربة كوت ديفوار مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار تُعتبر بالإجماع مثالا ناجحا على انخراط الدولة وعلى الملكية الوطنية لعملية تهدف إلى الخروج من الأزمة، وذلك بدعمٍ من المجتمع الدولي.

لذا، يجب تعزيز مشاركة الدول والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وتعاونها الوثيق مع الأمم المتحدة، وتنظيمهما في إطار هيكلٍ جديد للسلام يتسم بالفعالية ويحترم حقوق الإنسان ويشمل مسألة التمويل.

ألف – هيكل جديد للسلام من أجل تحسين التعاون بين الأمم المتحدة والدول والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية

يشـــدد رئيس مجلس الأمن في بيانه S/PRST/2016/12 على أهمية أن تضـــطلع البلدان المعنية بقيادة أنشـطة توطيد السـلام، وأن يسـهم التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية إسـهاما حيويا في توطيد السلام.

ومن المهم أيضا:

- العمل، وفقا للفصـــلين الخامس والثامن من ميثاق الأمم المتحدة، على تصـــميم هيكل جديد للسلام يستند إلى ولاية قائمة على أساس أهمية دور كلٍ من الجهات الفاعلة في وضع مبادرات السلام وتنفيذها وتنسيقها؛
- كفالة التنسيق والاتساق بين مستويات المساءلة عن طريق تعزيز التنسيق على صعيدي العمل والاتساق الداخلي في منظومة الأمم المتحدة.

باء – فعالية عمليات السلام واحترام حقوق الإنسان

امتثالا لقواعد إدارة وضـــمان الشـــفافية توخيا للفعالية، من الضـــروري وضـــعُ معايير واضـــحة وموضوعية لكلٍ من الأداء والمساءلة وتعزيزُ دور المرأة في حفظ السلام.

ويجب أيضا على عمليات حفظ السلام أو إنفاذ السلام ضمان احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، إذ يجب القيام بتلك العمليات في سياق احترام الالتزامات وفقا للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين.

ويتعين أيضا التعجيل في الاستجابة للادعاءات بحصول استغلال وانتهاك جنسيين، وتقديم دعم معزز إلى الضحايا وإبداء مزيد من الفعالية في البحث عن العدالة.

ويجب أخيرا الســـعي إلى إيجاد آليات لتحســـين الاســـتجابة في مجالات التدخل للتصـــدي للانتهاكات الخطيرة أو الجسيمة لحقوق الإنسان ولعدم الامتثال للقانون الإنساني.

جيم – مسألة التمويل

في الإطار المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتعزيز الشراكة في السلام والأمن، الذي اعتُمد في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٧، أعربت هاتان المنظمتان عن استعداد للبحث عن حلول لإيجاد تمويل مستدام يمكن التنبؤ به لعمليات حفظ السلام في أفريقيا. ومبادرة ”العمل من أجل حفظ السلام“ تؤكد من جديد ضرورة القيام بذلك

لذا، لا بد من إحراز تقدم بشأن هذه المسألة.

ثانيا – أسئلة مطروحة للنظر فيها

١ – كيف يمكن عملياً تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والدول والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في مجال منع نشوب النزاعات وإدارتها وتسويتها؟ وما هي الجهات الفاعلة الإقليمية القادرة على المشاركة في اتفاقات شراكة جديدة مع الأمم المتحدة؟

٢ – ما هي الخطوات العملية التي يمكن القيام بها تمهيدا لتحسين مواءمة الولايات، لا سيما في البيئات الأكثر تعرضا؟ هل يجب تعريف إطار جديد للعمليات الهجومية، وتحقيقا لأي أهداف، ومع أي شركاء، وبأية وسائل؟

٣ – ما هو التقديم الذي ينبغي إحرازه في مجالات أداء عمليات السلام والشفافية واحترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني؟

٤ – كيف يتعين تصميم هيكلية مالية قادرة على توليد التمويل الدائم اللازم، من القطاعين العام والخاص؟